

إيطاليا تتدارك غيابها في ليبيا بتعيين مبعوث خاص

ليبيا - عينت إيطاليا باسكوالي فيرارا مبعوثا خاصا إلى ليبيا، في خطوة رآها متابعون محاولة لتدارك غيابها في البلد مقابل تزايد الدور الفرنسي والروسي والتركي.

وقالت وزارة الخارجية الإيطالية في بيان لها نشرته وكالة نوكا الإيطالية، الخميس، إن "المبعوث الخاص سيمثل إيطاليا وسيضمن مشاركتها الكاملة في جميع المبادرات المتعددة الأطراف لدعم العملية السياسية الليبية بالتنسيق مع التزام إيطاليا التقليدي لصالح السلام والاستقرار في البلاد".

وحسب البيان، سيقوم فيرارا بمهام تطوير الاتصالات المناسبة مع اللاعبين المحليين والدوليين الأساسيين الأكثر نشاطا في ليبيا. كما سيعكف على تعزيز التفكير الاستراتيجي سواء في إيطاليا أو مع الخبراء الدوليين حول آفاق الاستقرار في البلد.

وسبق أن صرح وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو أن "إيطاليا ستعين شخصية بارزة لهذا المنصب".

وكان فيرارا قد شغل منصب سفير إيطاليا لدى الجزائر حتى نوفمبر الماضي، كما شغل مناصب في أثينا وبروكسل وواشنطن، وفي روما كان رئيس وحدة التحليل في وزارة الخارجية الإيطالية.

ويعكس تعيين روما مبعوثا خاصا إلى ليبيا رغبتها في تعزيز حضورها المعارضة التي استندت تراجع الدور الإيطالي هناك.

وتتهم أحزاب معارضة في إيطاليا دي مايو بالتقصير حيال السياسة الخارجية، لاسيما المتعلقة بليبيا والتي تمس روما في العديد من القضايا ومنها الهجرة.

وتعصر الموقف الرسمي الإيطالي حيال الصراع في ليبيا إلى انتقادات داخلية لاذعة، في ظل إصرار روما على دعم حكومة الوفاق ومليشياتها.

وحاولت روما في ما بعد ترميم علاقاتها مع الطرف المقابل من الصراع (الجيش الوطني والبرلمان)، لكن ذلك لم يغير شيئا بعد التدخل التركي الذي أجمعت الأزمات وبات مؤشرا قويا على تراجع الحضور الإيطالي في ليبيا.

ويتوقع مراقبون أنه من الصعب الآن تحديد أي دور مستقبلي لإيطاليا في ظل تشبث تركيا بالمزيد من النفوذ في ليبيا، ومحاولة روسيا في المقابل تدعيم وجودها.

ونجحت تركيا في استغلال انشغال التردد الإيطالي حيال الأزمة الليبية لتتسلل وتدعم حكومة الوفاق بالسلح والمرتزة، وهو ما مكفها من التمدد عسكريا واقتصاديا غربي البلاد. ويقام هذا الوضع المخاوف الإيطالية على استثماراتها في ليبيا حيث تتواجد الشركات من الشركات النفطية على غرار شركة "إيني" التي تستثمر في حقل الفيل النفطي.

لماذا تستميت النهضة في الدفاع عن نظام الحكم في تونس

عين الحركة على الانتخابات البرلمانية القادمة



تزامنا مع احتفال التونسيين بالذكرى العاشرة لثورة يناير، أبدى زعيم حركة النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي تمسكه بنظام الحكم في البلد متجاهلا دعوات سابقة لتعديله، في خطوة تكشف رغبة الحركة في حماية نفوذها ومساغيتها لتحقيق مكاسب جديدة في الانتخابات البرلمانية القادمة، حيث يتيح لها هذا النظام أن تبقى رقما وازنا في المشهد.

آمنة جبران

ولئن اتفق أغلب الناقدون لهذا النظام البرلماني - الرئاسي على ضرورة تغييره ومعالجته، وخاصة أنه تأسس في فترة انتقالية لها خصوصيتها واتسمت بالفوضى والاضطراب والتقلبات، فإن النهضة التي يشهد نفوذها تراجعا في ظل ما تعانيه من اشتباكات داخلية، كما تراجعت شعبيا حسب استطلاعات الرأي المحلية، تجد فيه فرصة لترميم أجندتها في الحكم عبر تمرير قوانين على المقاس مجارة لمصلحتها.

ويجمع المتابعون على أن النظام البرلماني يتيح للأحزاب القوية أن تبقى في صدارة المشهد، فيما يحرمها النظام الرئاسي من ذلك.

وأشار أحمد نجيب الشابي السياسي البارز لـ "العرب"، إلى أن "النظام الحالي يسمح للنهضة بالسيطرة على الحكومة وتوسيع صلاحيات رئيس الحكومة، في حين يقلص من صلاحيات الرئيس".

وتابع الشابي أن "النهضة تعي أنها حتى لو حصلت على نسبة 50.1 بالمئة في الانتخابات الرئاسية ليس بوسع شخصية من الحركة أن تصل إلى كرسي الرئاسة، وهو من أسباب دفاع الحركة عن هذا النظام الذي منحها الهيمنة منذ تشكيل المجلس التأسيسي (2011-2014)".

وحسب رأيه فإن السلطة التنفيذية يجب أن تكون موحدة إما في يد رئيس الجمهورية أو في يد رئيس الحكومة، وباعتبار أن "الرئيس منتخب من الشعب فله شرعية عظيمة تتجاوز كل شرعية أخرى، وهو مهيا لأن يكون الرئيس الفعلي والوحيد للسلطة التنفيذية".

وأضاف "السلطة التنفيذية يجب أن تكون في يد رئيس الدولة، أما البرلمان فله دوره الرقابي والتشريعي".

ويعد النظام البرلماني الذي أقره دستور 2014 من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة، وتتوزع السلطة السياسية، وفق النظام السياسي الجديد، على ثلاث مؤسسات، هي مجلس نواب الشعب وهو البرلمان المنتخب مباشرة من الشعب، ورئيس الجمهورية المنتخب أيضا مباشرة، إضافة إلى حكومة يمنحها البرلمان الثقة.

ويتسرع المتابعون إلى أن النظام البرلماني حقق تجارب ناجحة في دول أخرى، غير أنه اصطدم في تونس التي تشهد مخاضا انتقاليا صعبا، بمعارك حزبية ضارية، خاصة مع إصرار النهضة على التفرّد بالحكم وبسط هيمنتها.

الشعار التونسي مل سياسات النهضة

ويبين المحلل السياسي فريد العليبي لـ "العرب" أن "ما يجعل الغنوشي يدافع عن النظام هو موقعه الحالي كرئيس للبرلمان وخوفه من أي تغيير في اتجاه النظام الرئاسي".

وأوضح أن "تجربة النهضة مع الانتخابات الرئاسية خيبت أمه، كما أن استطلاعات الرأي لا تمنحه أي أمل في الاستحقاق الرئاسي القادم أيضا. ومن هنا سعى إلى تعزيز سلطة البرلمان طالما يبعثه أن حزبه سيظل القوة البرلمانية الأولى، ثم الاتجاه نحو تقييد حركة رئيس الجمهورية دستوريا".

السياسي يقضي تعديل الدستور، وتعديل الدستور يقضي تأييد ثلثي النواب، وهذا صعب لأن المشهد شحنت جدا". ورأى أن "الحل يكمن في مراجعة المنظومة الانتخابية ككل".

وتتوحيح النهضة من أي تغيير للنظام قد يجعلها خارج مقابلة الحكم، خاصة مع تزايد الانتقادات لادائها ووسط عجز الغنوشي عن تطوير الخلافات داخل البرلمان، والتي بلغت مستويات غير مسبوقة في ظل ترويج الأحزاب المحافظة - مثل "ائتلاف الكرامة" - خطاب الكراهية والعنف.

ولفت هشام العجوني النائب عن الكتلة الديمقراطية، في حديثه لـ "العرب"، إلى أن "حركة النهضة من أشد المدافعين عن النظام البرلماني لأن النظام الرئاسي لا يسمح لها بأن تكون على رأس الدولة".

وبرر رفض النهضة المستمر لدعوات تعديل النظام بأنه "نظام قائم على الأحزاب والكتل القوية، فيما يجد من نفوذ الرئيس"، مشيرا إلى أن "رئيس البرلمان يتصرف وكأنه رئيس الجمهورية".

واستبعد العجوني الذهاب إلى تعديله في ظل صعوبة التوصل إلى توافق، وأوضح بالقول "تعديل النظام

تمديد الحجر الصحي في تونس سيناريو منتظر

خالد هدوي

وأوضح في حوار مع إذاعة محلية بان "هناك نية لتمديد الحجر"، كاشفا أن "اللجنة العلمية اقترحت 15 يوما". ودعا العماري الأشخاص الحاملين لأعراض الفايروس على غرار أعراض النزلة الموسمية "الالتزام بالحجر الصحي والعزل الذاتي". كما أشار إلى أن "كل شخص يفقد حاسة الشم هو حامل لفايروس كورونا، حتى وإن كان تحليله المخبري سلبيا".

ويؤيد الأطباء أن فاعلية الحجر الصحي لا تكون ناجحة إلا بعد مرور فترة معينة، حيث أوضح الطبيب بالمستشفى العسكري ذاكر لهيذ في تصريح لـ "العرب"، أن "الحجر لا يكون فعالا إلا بعد ثلاثة أسابيع".

وأوضح في حوار مع إذاعة محلية بان "هناك نية لتمديد الحجر"، كاشفا أن "اللجنة العلمية اقترحت 15 يوما". ودعا العماري الأشخاص الحاملين لأعراض الفايروس على غرار أعراض النزلة الموسمية "الالتزام بالحجر الصحي والعزل الذاتي". كما أشار إلى أن "كل شخص يفقد حاسة الشم هو حامل لفايروس كورونا، حتى وإن كان تحليله المخبري سلبيا".

ويؤيد الأطباء أن فاعلية الحجر الصحي لا تكون ناجحة إلا بعد مرور فترة معينة، حيث أوضح الطبيب بالمستشفى العسكري ذاكر لهيذ في تصريح لـ "العرب"، أن "الحجر لا يكون فعالا إلا بعد ثلاثة أسابيع".

حركة حماس تتهيا لمشهد سياسي قيد التشكل في الجزائر

الإخوان يغزلون الخزان الانتخابي لجبهة الإنقاذ المنحلة تحسبا للاستحقاقات القادمة

المستقلة للانتخابات، في محاربة التزوير الذي ضرب شرعية مخرجات الممارسة الانتخابية"، مشيرا إلى أنه إن "لم يفلح في إبادة التزوير سيجعل منها (الممارسة الانتخابية) قيمة النتائج على أصحابها".

حركة حماس تسعى إلى فرض نفسها كخط سياسي ثالث لإنهاء حالة الاستقطاب الحاد بين السلطة والمعارضة

وفي المقابل لم تتأخر حركة حماس في استثمار ما بات يعرف بـ "سبائك أوبحني الذهبية" وأوصت بـ "التامل في التصريحات الخطيرة التي صدرت عن رئيس الوزراء الأسبق (أحمد أويحي) وبعض رجال الأعمال، بما بين حجم الانحراف الذي تعرضت له مؤسسات الدولة وضرورة توسيع التحقيقات للكشف عن جميع المستفيدين".

التحديات الخارجية والمساهمة في إنجاح الإصلاحات".

وكان رئيس السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات، محمد شرفي، قد كشف عن أولى الخطوط العريضة لقانون الانتخابات الجديد، بالقول في ندوة صحافية، الأربعاء، إن "نمط الاقتراع الذي تضمنته مسودة مشروع قانون الانتخابات سيحدث القطيعة مع المال الفاسد في الفعل الانتخابي"، ولا يستبعد "تبني نظام القائمة المفتوحة من خلال تمكين الناخبين من اختيار أسماء مترشحين من القائمة".

كما ألمح إلى إمكانية اشتراط الشهادة الجامعية في ملفات الترشح لشغل المناصب، درأ ما أسماه "فشل وفساد ورداءة الأداء في المؤسسات الساقطة"، غير أن الاقتراح لقي ردود فعل قوية، على اعتبار أن المسائل المذكورة لا ترتبط بالشهادة والمستوى بقدر ما ترتبط بالتربية والأخلاق والقيم السياسية السائدة داخل الطبقة السياسية.

وشدّد المتحدث على "تعهد هيئته بعدم ادخار مجهود على رأس السلطة

الأشكال، والثقة التامة في اختيارات الشعب الجزائري، وعدم تكرار التجارب التي أفضت إلى كل الأزمات التي نعيشها".

وإعادة تفعيل إرادتها في فرض نفسها كخط سياسي ثالث بغية إنهاء حالة الاستقطاب الحاد بين السلطة والمعارضة، عبر ما أسمته "مبادرة الإجماع الوطني"، وهو المسعى الذي أطلقته قبل الحراك الشعبي، لكنها فشلت فيه، وتحاول الآن إعادة الكرة، من أجل توقيع جديد في مشهد سياسي على وشك التشكل.

والمح بيان حماس إلى مراجعة تشكيلة السلطة الوطنية لتنظيم الانتخابات، المتهمه من طرف أحزاب إسلامية بخدمة جهات سياسية وأيديولوجية معينة، ولم تخف انزعاجها من الأطروحات التي ما فتئ يقدمها عراب الدساتير والتشريعات الجزائرية الخبير القانوني أحمد لعراية، على خلفية التصورات التي ضمنها في الدستور الجديد.

كما نوهت بما أسمته "النجاح المعترف للندوة السياسية التي نظمتها أحزاب ومنظمات وطنية فاعلة، بغرض مواجهة

تتراوح بين تراجع تأثير تيار الإسلام السياسي في الشوارع الجزائري، وبين ما وصفته بـ "تزوير النتائج والتلاعب بأصوات الناخبين" من طرف الجبهة المنظمة - على أن "ضمان المستقبل الواعد للجزائر يبدأ بتجسيد الإرادة الشعبية الحقيقية، دون وصاية بأي شكل من



الانتخابات تُؤرق الطبقة السياسية في الجزائر

عنه قريبا، تحسبا لإجراء انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة، بحسب ما أعلن عنه الرئيس عبد المجيد تبون، قبل عودته مجددا إلى ألمانيا لاستكمال رحلة العلاج. وشددت حركة مجتمع السلم - التي تراجع تمثيلها في المجالس المنتخبة المنبثقة عن انتخابات عام 2017، لأسباب

طاهر بليدي

الجزائر - دعا أكبر الأحزاب الإسلامية بالجزائر حركة مجتمع السلم، الخميس، إلى إسراع اجراء من التصالح في البلاد وفتح حوار سياسي حول رزمة قانون الانتخابات المزمع إصداره قريبا، فضلا عن احترام إرادة الشعب توخيا لتكرار التجارب المؤلمة، في تلميح إلى تزوير الانتخابات والتلاعب بإرادة الناخبين، وما انجر عنها في تسعينيات القرن الماضي من عشيرة دموية.

ووجّه رئيس حركة مجتمع السلم الإخوانية، عبد الرزاق مقري، رسائل غزل إلى الإسلاميين المحسوبين على جبهة الإنقاذ المنحلة، بدعوة سلطات البلاد إلى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي دون استثناء منذ فترة الماساة الوطنية، في إشارة إلى سجناء الحزب المذكور المتابعين في قضايا تتصل بالإرهاب.

وبرر بيان حماس ذلك برغبة الحركة في إشاعة أجواء الثقة والطمانينة في البلاد، قسّل الذهاب إلى حوار سياسي جاد، رزمة وقانون الانتخابات المنتظر الكشف